

دور المؤسسات الدينية

نورهان عبد الوهاب

وتسعى هذه الورقة إلى محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال استعراض دور المؤسسات المذكورة في القضية المشار إليها: انطلاقاً من أن منطق الباحث -عموماً والسياسي خصوصاً- يتجاوز مسألة لطم الخود وشق الجيوب واستمثار اللعنات وتوزيع الاتهامات إلى فهم الحاضر ومحاولة استشراف المستقبل.

أولاً: المؤسسات الحقوقية

لعب المؤسسات الحقوقية أدواراً متباعدة إزاء مذبحة غزة خاصة في فترة ما قبل وقف إطلاق النار أي قبل ١٨ من يناير ٢٠٠٩؛ حيث لاحظ تباين مواقف المؤسسات الحقوقية على المستوى الدولي ما بين مجرد الانتقاد أو التنديد بالحرب أو استنكار المذبحة أو المطالبة بالسماح للصحفيين بالدخول لواقع الأحداث، أو المطالبة بضبط النفس من قِبَلِ الطرفين، وصولاً إلى إمكانية مقاضاة إسرائيل بتهمة ارتكابها جرائم حرب. وسيتم استعراض عدد من المنظمات الحقوقية الدولية هنا مع التركيز على أهمها وهي منظمة «هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch».

كان هناك العديد من الاحتجاجات التي نظمها عدد من المنظمات الحقوقية مثل «الأمريكيون المتحدون لحقوق الإنسان الفلسطيني»، إلى جانب عمل تقارير عن الآراء حول النزاع الدائرة بين الطرفين وإن كانت قد صعدت من خطابها إلى سؤال الأمم المتحدة عن تواطئها في المذبحة؛ حيث أشارت إلى تقارير الخسائر البشرية المضللة التي أوردتها الأمم المتحدة^(١). أيضًا احتجت مؤسسة «متحدون من أجل السلام والعدل» على الهجوم الإسرائيلي وصعدت من خطابها إلى حدّ الأفراد على

تعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا في منطقة الشرق الأوسط: لتعدها وتدخل العديد من العوامل فيها (القدس، اللاجئون، قضية الأرض، المياد...). وجاء قيام إسرائيل بمذبحة غزة الأخيرة ليزيد القضية تعقيداً هي في غنى عنها. ولما كانت هذه القضية محط اهتمام العالم فقد سارع إليها كالعادة- العديد من المؤسسات المدنية من حقوقية وإغاثية ونقابات مهنية واتحادات نوعية من أجل المساهمة في علاج آثار المذبحة، هذه المساهمة التي أثارت العديد من التساؤلات خاصة على البعدين السياسي والحضاري، وكانت الأسئلة على الصعيد السياسي من قبيل:

ما أهم القضايا التي تضمنها خطاب كل مؤسسة؟ هل مارست الدول التي تنطلق منها هذه المؤسسات أي ضغط عليها؟ هل ارتبط دور هذه المؤسسات بمرجعية كل منها؟ هل وصل دور هذه المؤسسات إلى حد المتوقع منها؟ هل كانت هناك مماطلة من قبل المؤسسة في الكشف عن رأيها فيما يخص السياسي (سواء تحريك دعوى قضائية دولية لمحاسبة الأطراف المسؤولة عن الحرب العدوانية أو تحديد المخطئ، أو الحديث عن مواومة رد الفعل الإسرائيلي مع الفلسطينيين)؟ هل تغير موقف المؤسسة بعد وقف إطلاق النار (هل قلت أم زادت حدة التصريحات؟ هل زاد دخول مؤسسات أخرى، هل انتقل الأمر إلى التركيز على شيء معين)؟ ما رأي المؤسسة إزاء الخروج من الأزمة (مساعدات إنسانية، إعادة الإعمار، الإطاحة بمحاسن.....)؟ وما ترتيب المنظمة لهذه الخيارات؟



يلاحظ من التقارير التي أوردتها هيومان رايتس ووتش أن هناك مماطلة في إدانة إسرائيل

الأراضي الفلسطينية المحتلة^(٦)، وكذلك الحال بالنسبة للعديد من المنظمات الأخرى، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مركز عمان لحقوق الإنسان الذي قام فقط بزيارة الجرحى والمرضى في المستشفيات والاطمئنان على صحتهم^(٧)، وكذلك بالنسبة للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، إذ اقتصر بيانها هي الأخرى الصادر في ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٨ على استنكار جرائم الإبادة الجماعية، وسكتت المجتمع الدولي واستخدام آلات عسكرية مميتة^(٨). وكما هو الحال بالنسبة للعديد من المنظمات، طالبت بالتحرك العاجل وإيقاف مثل هذه الجرائم ضد الإنسانية وفتح المعابر الحدودية لإيقاف الحصار الجماعي وتحمل المسؤولية القانونية والإنسانية إزاءها^(٩).

أما عن المؤسسات الحقوقية في مصر، فإنها لم تختلف عن سبقتها في انحصارها في منطقة الشجب والإدانة والاستكثار، والدعوة إلى نصرة الشعب الفلسطيني وأبناء غزة، إلا أن بعض هذه المؤسسات تطرق إلى الأبعاد السياسية -قبل وقف إطلاق النار- حيث أشارت مؤسسة «ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان» إلى ضرورة استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والعمل على إنهاء حالة الصراع على السلطة بين تياري فتح وحماس، بالإضافة إلى دعوة الحكومات العربية والعالمية إلى استخدام ثقلها السياسي في كبح جماح إسرائيل ومعالجة آثار العدوان^(١٠).

أما بعد وقف إطلاق النار فسيراً على النهج المتبع آنفاً، وبدءاً بالمستوى الدولي يُلاحظ استمرار المستوى نفسه بالنسبة للمنظمات الحقوقية على المستوى الدولي في مرحلة الوصف والمماطلة في الإدانة. كما اتضحت من موقف منظمة العفو الدولية التي انتقدت إسرائيل فقط في استخدامها مادة الفسفور الأبيض؛ حيث أشارت إلى أن استخدام إسرائيل له «واضح ولا يمكن إنكاره». وبعد العديد من التصريحات الخاصة بالمسؤولين في المنظمة ذاتها، قالت دوناتيلا رويفيرا -الباحثة في الشؤون الإسرائيلية والفلسطينية بالمنظمة- إن ما حدث «يعد جريمة حرب»، ولم تتكرر هذه الجملة أو تلك الإدانة مرة أخرى^(١١).

وعودةً مرة أخرى لهيومان رايتس ووتش فإن موقفها قد شهد تغييرًا في مستهل تقاريرها بعد وقف إطلاق النار؛ حيث بدأت تتقدّم الدول التي منعت التظاهر فيها، وإن كانت قد بدأتها بالدول العربية ثم تبعتها بإيران ثم إسرائيل التي جاءت في ذيل

الدخول في مثل هذه الاحتجاجات وتوصيلها إلى البيت الأبيض وزارة الخارجية وأعضاء الكongress ووسائل الإعلام.

وفي هذا الإطار يثور التساؤل عن دور أهم منظمة حقوقية دولية وأمريكية وهي «هيومان رايتس ووتش»، إلا أن المتابع لن يجهد نفسه ليصل إلى نتيجة مفادها انحسار دور هذه المنظمة في مذبحة غزة الأخيرة وتقاس دورها وتراجعه بشكل كبير. فلم تؤدي هذه المنظمة ما هو متوقع منها، خاصة في فترة ما قبل الحرب؛ حيث انصبَ انتقادها لإسرائيل على مسألة «ضرورة السماح للصحفيين ومراقببي حقوق الإنسان بالدخول إلى غزة». وفي معرض حديث المنظمة عن الخسائر التي أسفرت عنها المذبحة في أيامها الأولى ذكرت أن وجود الصحفيين أو مراقببي حقوق الإنسان يمكن أن يؤدي إلى «عدول الأطراف المقاتلة عن ارتكاب الإساءات، ويساعد على إنقاذ حياة الأفراد»، كما أوضح فريد إبراهام، باحث الطوارئ الرئيسي في المنظمة^(١٢).

وفي ٧ من يناير ٢٠٠٩ أصدرت هيومان رايتس ووتش تقريرًا آخر وإن كان يذهب خطوةً أبعد من ذي قبل؛ حيث وصفت فيه مخاوفها المتزايدة بشأن حماية المدنيين؛ نظرًا لما يرجح أن يقع من قتال في مناطق مكتظة بالسكان؛ ولذا قالت إن «على كل من القوات الإسرائيلية والفلسطينية أن تراعي ذلك». ودعت الجانبين إلى أن يتزماً أشد الالتزام بقوانين الحرب بما في ذلك اتخاذ كل الإجراءات المستطاعة لتفادي إلحاق الأضرار بالمدنيين وتيسير دخول المساعدات الإنسانية إليهم؛ حيث وصفت الخطير المحقق بالمدنيين بـ«الكبير»^(١٣).

وفي تقريرها الصادر في ١٠ من يناير ٢٠٠٩ بعد التحقيق الذي أجرته المنظمة في التاسع والعشر من الشهر ذاته الذي أفصح عن استخدام إسرائيل مادة الفسفور الأبيض، رأت المنظمة أن إسرائيل استخدمت هذه المادة في أماكن مكتظة بالسكان، وهذا «مخالفة متطلبات القانون الإنساني الدولي»^(١٤).

وعلى صعيد القارة الأوروبية، كان للمؤسسات الحقوقية أدوار متزايدة في هذا الصدد؛ إذ تقدمت تسعاً منظمة -أغلبها فرنسيـ برفع دعوى يوم ١٥ من يناير ٢٠٠٩ لمحكمة الجزاء الدولية في لاهاي ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين في غزة، حيث خلف العدوان الإسرائيلي الشامل خلال أسبوعين فقط أكثر من أربعة آلاف ضحية بين شهيد وجريح^(١٥).

أما بالنسبة للمؤسسات الحقوقية على الصعيد الإقليمي وبالخصوص العربي، فإنها لم تتعذر مرحلة الشجب والإدانة واستنفار الهمم والدعوة لإنها الأزمة في غزة، والعمل على حقن دماء الفلسطينيين ووقف العدوان وفك الحصار. ومن هذه المنظمات «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» التي اكتفت بضرورة إعلان غزة منطقة منكوبة وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في

بعد هذا الرصد السريع؛ ثمة ملاحظات تجدر الإشارة إليها في هذا الخصوص، نوردها كما يلى:

- يلاحظ في المراحل الأولى للحرب وحتى وقف إطلاق النار أن هناك تبايناً في موقف هذه المؤسسات وإن كان المستوى الدولي أنشط من غيره – الإقليمي والوطني – في ردود الفعل وتنظيم المظاهرات والاحتجاجات وإدانة إسرائيل. غير أن التابع سيُصدِّم بانحسار دور هيومن رิตز ووتش على عكس ما هو متوقع منها.

- ركزت هيومن ريتز ووتش نقدتها الأساسي لإسرائيل على من الأخرية الصحفيين من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية والقيام بعملهم، دون أدنى إشارة إلى إدانة إسرائيل أو التحدث عن الخطأ في هذه الحرب في حق غير الصحفيين.

- حاولت هيومن ريتز ووتش أن تثريث في إبداء آرائها أو التحدث عن الخطأ؛ حيث انتقلت بعد الانتهاء من قضية الصحفيين إلى وصف الوضع المأساوي في غزة وإبداء القلق حيال وضع المدنيين؛ ثم انتقلت إلى الحديث عن الخطأ، وفي هذا الإطار فقد ساوت بين إسرائيل وحماس – رغم الفارق في معدات وأسلحة كل منهما وبالتالي الخسائر الناجمة؛ حيث ذكرت أنه «ينبغي على كل من الجيش الإسرائيلي وحماس اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تقليل آثار القتال على المدنيين ولا فس تكون التبعات كارثية»، وكان الكارثية مرتبطة بالزيادة في عدد القتلى المدنيين وليس في القتال كأصل عام، مما يشير إلى غموض إن لم يكن احتفاء – الدلالة الحضارية لفهم «الإنسان»؛ فقد أصبح مرتبطاً «بـالعدد» وليس «الذات» كأساس.

- يلاحظ من التقارير التي أورتها المؤسسة المذكورة أن هناك مماطلة في إدانة إسرائيل؛ ذلك أن المنظمة أحياناً تتحدث عن أخطاء جسيمة في هذه المذبحة دون إشارة إلى أحد الأطراف، ثم تعرج إلى وصف الوضع المأساوي لسكان غزة، ثم تعود إلى إدانة الطرفين. مما يعني أن هناك ترددًا أو تذبذبًا في آرائها، الأمر الذي قد يجد تفسيرًا له في ضغوطٍ ما من قبل الحكومة الأمريكية على المنظمة في هذا الخصوص.

- إن المنظمة المعنية في سبيل عرضها لتوصياتها للخروج من هذه الأزمة وجهت الخطاب في البداية إلى الجيش الإسرائيلي، مما يعني أنها ضمناً تعترف بأن إسرائيل لها اليد الطولى في هذه المذبحة، وإن كانت توصياتها قد اقتصرت على مجموعة من «البيانات» ممثلة في مراعاة قوانين الحرب/التمييز بين المقاتلين والمدنيين/الحظر ضد الهجمات غير المناسبة مع الميزة العسكرية/عدم إكراه المدنيين على تيسير العمليات العسكرية كدروع بشرية.....إلخ.

القائمة^(١٢). وقد أصدرت تقريراً آخر أوصت فيه بضرورة إجراء تحقيق دولي محايد في مزاعم الانتهاكات الجسيمة لقوانين الحرب من قبل إسرائيل وحماس وضرورة تشكيل لجنة دولية مستقلة لتصفي الحقائق وذلك من خلال مجلس الأمن أو الأمين العام للأمم المتحدة؛ حيث أوضح جو ستوك – أحد المسؤولين في المنظمة – أنه «منذ إصدار الدعوة لأول مرة، تبين أن الحاجة إلى مثل هذا التحقيق الشامل هي حاجة ضرورية وملحة». ثم انتقلت بعد ذلك إلى انتقاد سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها الولايات المتحدة، وأوضحت أن الدعوة لمثل هذا التحقيق لا تعنى بائي حال المساواة بين سلوك ومنهاج طرف الحرب^(١٣).

فضلاً عن دعوة العديد من المؤسسات إلى محاكمة قادة إسرائيل ك مجرمي حرب، وتقدم أول ملف دولي عن الوسائل القانونية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين عن الجرائم التي وقعت بغزة؛ حيث قدمت اللجنة العربية بباريس هذا الملف^(١٤) بالإضافة إلى دعوة أكثر من ٣٥ منظمة للمشاركة فيه أيضًا^(١٥).

أما على المستوى الإقليمي فقد زادت ردود الفعل كذا وكيفًا؛ حيث وصلت إلى طلب إيفاد بعثة تقصي الحقائق في قطاع غزة عبر معبر رفح، وانتقاد الحكومة المصرية لغلق المعابر، والدعوة إلى إصدار تقرير موثق ومدقق حول آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وجمع أدلة قطعية تدين قادة إسرائيل، وإنشاء صندوق وقف لجمع التبرعات وأموال الزكاة لإغاثة أسر الشهداء وتوفير الاحتياجات الضرورية لأهالي غزة، وذلك كما أوضحت المنظمة العربية لحقوق الإنسان^(١٦). وقد أوضح نقيب المحامين الليبي السابق «غوكة» أن ما يصدر عن المنظمات الحقوقية الدولية يشكل أدلة واقعية على حجم الإبادة التي تعرض لها الأشقاء في غزة، ودلل على ذلك بوثيقة «كاهانة» الشهيرة التي اعترفت فيها إسرائيل بمسؤوليتها عن مجرفة صبرا وشاتيلا^(١٧).

أيضاً استمر التقدم على المستوى الإقليمي حتى وصل إلى مخاطبة الدول (بما فيها مصر) والتي تربطها بغيرها من الدول اتفاقيات أمنية بـإلقاء القبض على الجناء المطلوبين، وهو ما قامت به المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطي^(١٨). وعن المؤسسات الحقوقية في مصر، فقد قامت بالتنسيق مع نقابة الأطباء واتحاد الأطباء العرب واتحاد المحامين وغيرهم من البعثات والمنظمات الدولية والعربية لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني^(١٩). ونذكر في هذا الصدد – على سبيل المثال – المجلس القومي لحقوق الإنسان.

بعد وقف إطلاق النار تصاعدت حدة الخطابات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية بشكل كبير

في الأيام الأخيرة» رغم إشارتها إلى أن عدد القتلى والمصابين حتى ٢٢ من يناير تجاوز ٥٠٠ فرد؛ وهنا يمكن طرح السؤال التالي: «إذا كانت الأرقام كهذه فما الخطوات الإيجابية التي اتخذتها إسرائيل؟ إلا إن المنظمة أجبت «إن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها إسرائيل لم تكون متناسبة إلى حد كبير مع مستوى الأزمة». الأمر الذي علق عليه كينيث روث -المدير التنفيذي للمنظمة- قائلاً: «إن غزة في خضم أزمة إنسانية بمساعدة التعاون المصري في الإبقاء على المعابر مغلقة» دون أي إشارة إلى الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل بمال وعتاد^(٢٠).

- مع حضور العديد من المنظمات على المستوى الإقليمي إلا أن دورها يبعث على الخجل نظراً لترديه، خاصة إذا ما قورن بنظريره على المستوى الدولي ولا سيما الأوروبي من قيام العديد من المنظمات بتحريك دعوى قضائية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الدعوى يدعمها عنصران: الأول يذهب إلى الطبيعة غير المناسبة للهجوم الإسرائيلي والثاني ينصرف إلى طبيعة الأهداف التي تعرضت للقصف الإسرائيلي وأغلبها مدني. وتصر هذه المنظمات على مقاضاة قادة إسرائيل رغم أن إسرائيل غير موقعة على المعاهدة المؤسسة لـ«محكمة الجزاء الدولية» وذلك من خلال محاكمة من يحمل جنسية مزدوجة، في الوقت الذي اقتصرت فيه أدوار المؤسسات الإقليمية منها على الأقوال دون الأفعال وانحسارها في منطقة الشجب والإدانة دون حتى أدنى إشارة إلى الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وإنما قامت بهذا الدور فقط المؤسسات على المستوى المصري.

- يلاحظ بعد وقف إطلاق النار تصاعد حدة الخطابات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية بشكل كبير وتدرجي على جميع المستويات الدولية منها والإقليمية والوطنية المصرية. فبدايةً بمنظمة العفو الدولية، أقرت المنظمة بأن ما فعلته إسرائيل يعد جريمة حرب على لسان أحد مسؤوليها. كذلك الحال بالنسبة لمنظمة هيومن رิตز ووتش التي صعدت من اعتدال خطابها ومنطقتيته، ودعت إلى إجراء تحقيق دولي في هذه المذبحة وإن حاولت أن تحافظ على حيادها إزاء أطراف النزاع وعدم الخوض في تفاصيل.

- إلا أن التطور الكبير في هذا الصدد الذي يمكن ملاحظته كان من نصيب بعض المنظمات على المستوى الإقليمي العربي؛

- في نهاية توصياتها للجانب الإسرائيلي أشارت هيومن ريتز ووتش إلى «تفادي إلزام المدنيين الفلسطينيين بالبقاء داخل منازلهم أو داخل بنيات يصادرها الجيش الإسرائيلي لصالح عملياته العسكرية». كانت هذه هي النقطة الوحيدة التي ذكرت فيها المدنيين الفلسطينيين، مع الأخذ في الاعتبار أنها استخدمت لغط تقادي وليس «يجب لا يتم» وكأن الأمر قاعدة من قواعد المعامالت وال العلاقات الاجتماعية فحسب وليس نصاً في القانون الدولي الإنساني.

- فيما يخص توصياتها لحماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى فقد رأت أيضًا ضرورة مراعاة قوانين الحرب على الدوام والكف عن الهجمات «الصاروخية» -مع أن الأمر ليس كذلك كما هو معلوم لدى الجميع- المتعمدة والعشوائية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين أي أن النص على حقوق المدنيين الإسرائيليين جاء في بداية توصياتها لحماس -التي بلغت (٣) توصيات- في حين ركزت الثانية منها بالكامل على المدنيين الإسرائيليين. وفي الوقت الذي تجاوزت فيه توصياتها لإسرائيل العشرة، لم تذكر المنظمة المدنيين الفلسطينيين إلا مرة واحدة!!!!

- أيضًا أوصت المنظمة حماس بـ«اتخاذ كل الإجراءات لحماية السكان المدنيين الخاضعين لسيطرة حماس من أثار الهجمات...» وهذا يعني ضمناً أن حماس هي السبب الأول والأخير وراء الخسائر البشرية التي لحقت بالمدنيين، وأن حماس يجب أن تتケفل بحماية السكان من أي أخطار تواجههم من «الخارج» دون إدانة أو حتى إلقاء اللوم على هذا «الخارج».

- مما يسترعى الانتباه أيضًا أن هيومن ريتز ووتش ذكرت في نهاية تقريرها الصادر في ١/٧ من ٢٠٠٩ أن حملة إسرائيل على غزة [التي بدأت] في ٣ من يناير ٢٠٠٩ رغم أن الحملة بدأت في ٢٧ من ديسمبر ٢٠٠٨ أي بفارق ٧ أيام (أي أسبوع) خلف زهاء ٣٠٠ ضحية ما بين قتيل وجريح!!

- وفي تقرير لهيومن ريتز ووتش صدر في ١٠ من يناير ٢٠٠٩ حول استخدام إسرائيل مادة الفسفور الأبيض ذكرت المنظمة أنها مادة خطيرة ولابد أن تكتف إسرائيل عن استخدامها، إلا أنها ذكرت أنه مسموح باستخدامها من حيث المبدأ في القانون الدولي الإنساني»، مما يعني: تبرئة إسرائيل من ناحية ومن ناحية أخرى يعطي انطباعاً عن أن الفسفور الأبيض هو السلاح الإسرائيلي الوحيد المشكوك بشرعنته.

- ذكرت هيومن ريتز ووتش في تقرير لها صدر في ١٣ من يناير ٢٠٠٩ أن «إسرائيل اتخذت بعض الخطوات الإيجابية

أيضاً أكدت منظمة أوكسفام العالمية في تقرير رصد الأسبوع الثاني لغزة أن من المستحيل تحديد نسبة المدنيين والعسكريين من الضحايا الفلسطينيين، إلا أن أرقام وزارة الصحة الفلسطينية تشير إلى أن عدد النساء والأطفال يمثل ٤٢٪ على الأقل من الضحايا، وهو ما يعني أن نسبة المدنيين التي تشمل الرجال غير المقاتلين أعلى من ذلك^(٢٢).

ذلك الحال بالنسبة للصعيد الإقليمي الذي شهد هو الآخر نشاطاً متزايداً في هذا المضمار، حيث أعلنت لجنة المبادرة الوطنية لكسر الحصار عن غزة «سفينة الأخوة اللبنانية» التي أعلنت أنها ستقل متطوعين وناشطين وإعلاميين من كل البيئات والمناطق وإمدادات تموينية وطبية إلى المحاصرين في غزة.

وفي السياق ذاته، أطلقت مؤسسة القدس الدولية حملة «بادر لأجل غزة» بالتنسيق مع فرعها في مصر وغزة، وذلك المساهمة في التخفيف من وطأة النكبة والمأساة عن أهل غزة، والمساهمة في إعمار ما دمره الاحتلال من بيوت ومرافق صحية وتعلمية واجتماعية وغير ذلك، حيث تسهم المؤسسة في أعمال الإغاثة وتشمل إرسال المواد الطبية والغذائية ومولدات الكهرباء وسيارات الإسعاف والإطفاء وما تقتضيه الحاجة من خيام لإيواء مئات هجرتهم الاحتلال من بيوتهم؛ كما تشمل أيضاً مشروعات إعادة الإعمار وذلك من خلال تبني إعمار قطاع محدد كالمساجد أو المدارس أو من خلال تبني إعادة اعمار مشروعات مختلفة في كل القطاعات الصحية والتعلمية والاجتماعية... إلخ^(٢٣).

أما بعد وقف إطلاق النار وفتح المعابر، فقد سارعت جميع المؤسسات على جميع المستويات بالإسهام في هذا الأمر سواء من خلال كتابة التقارير أو إيفاد بعثات طبية أو المشاركة في إعادة الإعمار... الخ؛ حيث رسمت لجنة طوارئ الكوارث البريطانية صورة مخيفة للأوضاع الإنسانية في غزة، وناشدت البريطانيين التبرع لإنقاذ سكان غزة من كارثة محققة، وأوضحت أن المياه الجارية مقطوعة عن ٧٥٪ من مناطق القطاع وأن الأطفال يعانون معاناة شديدة؛ وتضم اللجنة ١٢ منظمة وجمعية خيرية بريطانية اعتادت المشاركة في جمع الأموال لمواجهة الكوارث الإنسانية خارج بريطانيا.

أيضاً، ذكرت مؤسسة الأونروا أنها ستعود للعمل بكامل طاقتها في غزة، وقد ذكر الناطق الرسمي باسمها سامي مشعشع «أن الأونروا ستتصدر تقريرها الأول حول آثار الدمار الذي خلفه عدوان الاحتلال على القطاع، وأوضح أن التقرير سيحدد أبعاد الدمار الذي لحق بمنشآت الأونروا، وحدد مشعشع مطالبة الأونروا بمحاسبة المتورطين في قصف منشآتها ومدارسها، معتبراً أنه «ليس من حق إسرائيل لا أخلاقياً ولا عسكرياً تعريض المدنيين وموظفي الأونروا

حيث دعا العديد منها إلى تحريك دعوى قضائية دولية ضد قادة الحرب الإسرائيليين ومقاتلتهم على ما ارتكبوه. ورغم تأخر هذا التصرف إلى بعد وقف إطلاق النار إلا أنه يبدو أن نشاط المؤسسات الحقوقية الأخرى قد أعطى قوة دفع لمطلبها على المستوى الإقليمي؛ إذ أضحى من المشن عدم إحراز تقدم في هذا المضمار.

- يلاحظ تأثر كل منظمة بمرجعيتها بشكل كبير، فالمؤسسات الغربية الليبرالية مثل العفو الدولية وهيومن ريس ووتش حاولت جاهدة الظهور بمظهر محايدين دون الانضمام لأي من الطرفين، ونقد أخطاء كل طرف. وبدا ذلك في الآليات التي رصدها كل منها لعلاج الأزمة. كذلك تأثر المنظمات الإقليمية العربية بمرجعيتها العربية والإسلامية ورؤيتها لإسرائيل ككيان غاصب، ومن ثم سارعت بإدانتها منذ بداية الحرب، وصعدت من خطابها بعد ذلك. أما المنظمات الأوروبية التي انتقدت إسرائيل فقد انطلقت من دافع إنساني وأغلبها منظمات يسارية.

- وملاحظة عامة على دور هذه المنظمات جملة وتفصيلاً، فإن أيّ منها لم يتطرق إلى قضية جلعاد شاليط، أحد أسباب الأزمة الأساسية كما تدعى إسرائيل ولم تقصص أي منها عن رأيها في أن إسرائيل رأت أنه يساوي ٥٠٠ شهيد فلسطيني؛ محصلة المذبحة!!

ثانياً: المؤسسات الإغاثية

إذا كانت الحروب تقع بين معتدى ومتدى عليه، فإنها لاشك تختلف العدد من الجرحى والمصابين في أمس الحاجة إلى الإغاثة؛ ومن ثم فقد سارع العديد من المنظمات الإغاثية لعلاج جرحى ومصابي مذبحة غزة، رغم ما لاقته من عوائق وعراقيل، سواء بسبب تعنت الطرف الإسرائيلي أو الصراع المحتدم بين الفصائل الفلسطينية، الذي زاد دورها بظواً لم تكن لتحتاج إليه أو بسبب مسألة المعابر... الخ.

ونظراً لأن الدخول إلى قطاع غزة كان مرفوضاً من قبل السلطات الإسرائيلية بالنسبة لأعمال الإغاثة كما أفصحت منظمة أوكسفام العالمية عن ذلك، فقد انحصر نشاط هذه المؤسسات قبل وقف إطلاق النار في منطقة الشجب والإدانة، والدعوة إلى المشاركة في أعمال الإغاثة، ونشر العناوين الخاصة بها على موقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). فعلى الصعيد الدولي أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن أسفها لعدم سماح إسرائيل لفريقيها الطبي بالوصول إلى غزة؛ حيث ذكرت أنه من الضروري للغاية أن يتمكن هذا الفريق الطبي من الوصول إلى غزة؛ لأن الحاجة إليه ماسة^(٢٤).

لماذا لا نلاحظ للمؤسسات الإغاثية دوراً عندما يكون هناك «قتلى»؟ إن هذا يثير الأسئلة حول مفهومها لـ«الإنسان»

نظرتهم إلى «الآخر» لا تقف عند السياسي، وإنما تتجاوزه إلى الإنساني بمفهومه العام.

- حاولت هذه المؤسسات جاهدة -ونجحت في ذلك بدرجات متفاوتة- أن تنأي بنفسها عن السياسي خاصية المؤسسات الغربية منها؛ حيث إنها وإن رصدت ما فعلته إسرائيل في غزة، إلا أن ذلك كان من قبيل الوصف وليس الإدانة، وكانت الإدانة -إن وجدت- على الصعيد الإنساني وليس السياسي؛ بخلاف المؤسسات الإقليمية التي كانت تشجب وتستذكر العدوان الإسرائيلي، وإن لم تتعرض هي الأخرى إلى الجوانب السياسية سواء ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية -الإطاحة بحماس- تكوين حكومة وحدة وطنية- عودة فتح للسلطة... إلخ.

- ركز خطاب هذه المؤسسات على عدد من القضايا وجميعها تخص البعد الإنساني في قضية غزة، وإن كان ترتيب هذه القضايا قد بدأ بعمليات الإغاثة بما تشمله من أطباء وأدوية ومواد إغاثية وسيارات إسعاف، ثم قضية إعمار غزة، وإن كان قد تفاوت إزاءها موقف المؤسسات ما بين مولتها الأولوية ومن لم يذكرها بشيء.

- اللافت للانتباه أن المؤسسات الإغاثية، وإن تعددت وتتنوعت وزاد أداؤها في هذه المذبحة -رغم أن هذا يضع تساؤلاً حول دورها وقت الحصار ولماذا لا نلاحظ لها دوراً إلا عندما يكون هناك قتلى؟! مما يثير الأسئلة حول مفهومها لـ«الإنسان»- إلا أن من بين جملة المؤسسات التي تم التطرق إليها تعتبر الأونروا الوحيدة التي تحدثت عن حماس وحملتها المسؤولية بما حدث في غزة؛ حيث ذكر عدنان أبو حسن -المستشار الإعلامي للأونروا- أن «ما أقدمت عليه حماس سوء تقدير لأن كل من يعيش في غزة يعرف أنها ستُضرب قبل ذلك الموعد بيومين على الأقل». وأكد أن «غزة مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط، وهذا ما أكده الساسة في الغرب»، وذلك دون أدنى إشارة إلى مسألة ضرورة تناسب رد الفعل مع الفعل وما خلفه العدوان من جرائم بحق الإنسانية، وذلك خلافاً للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية التي دعت الحكام العرب والمسلمين لنصرة أبناء الشعب الفلسطيني وحملتهم مسؤولية تردّي الأوضاع في غزة، وإن كانت هي الأخرى لم تحمل إسرائيل المسؤولية في هذاخصوص ولم تشر إليها لا من بعيد ولا من قريب.

للنصف»، واستمرت الأونروا في وصف الوضع البائس لقطاع غزة، مشيرة إلى أن قطاع الصناعة أصيب بالشلل التام وأن أي مساعدات حالياً لن تفيذ غزة حتى لو وصلت إلى 100 مليار دولار. وأشارت الأونروا إلى أن الحصار أثر سلبياً على المشروعات التي تعاقدت عليها الأونروا، حيث تم منع دخول أي من المواد التي تُستخدم في التصنيع فضلاً عن تدمير إسرائيل بيت لاهيا الذي يعد سلة غذاء لقطاع^(٢٤).

ولم يقتصر هذا الدور على المؤسسات الغربية فقط؛ حيث انطلقت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية لتقديم المساعدات، ونظمت لجنة فلسطين الخيرية التابعة لها حملة كبيرة لجمع التبرعات لإغاثة الشعب الفلسطيني تحت عنوان «غزة... نحن معكم»؛ حيث تم عقد اجتماع مع لجنة الإغاثة الدولية واتحاد الأطباء والصيادلة العرب للعمل على توفير احتياجات الشعب الفلسطيني في غزة. وتم التعاون أيضاً مع لجنة الرحمة العالمية، واللجنة المشتركة للإغاثة، وجمعية إحياء التراث، وصندوق إعانته المرضى والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية واللجنة المشتركة للإغاثة^(٢٥).

وشهد المستوى الوطني/ المصري نشاطاً متزايداً في هذا الإطار من خلال حملات التبرع من أجل غزة تلك التي قامت بها لجنة الإغاثة والطوارئ في مصر بالتعاون مع اتحاد الأطباء العرب^(٢٦). فضلاً عن المؤتمرات التي نظمتها جمعية الهلال الأحمر لإغاثة الشعب الفلسطيني والمساهمة في إعادة إعمار غزة، تلك المؤتمرات التي شارك فيها عدد من رجال الأعمال وأعضاء النقابات وأعضاء المجالس الشعبية المحلية والمواطنين^(٢٧). وقادت لجنة الإغاثة والطوارئ بتقديم العديد من المساعدات، أهمها تسكين (٣٠) أسرة فلسطينية بتكلفة ٧٥٠ ألف جنيه من خلال تجهيز عدد من المساكن لهذا الغرض^(٢٨).

بعد هذا الرصد السريع والمؤجر عن دور هذه المؤسسات، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- قامت المؤسسات الإغاثية بدور بالغ الأهمية في هذه المذبحة وإن تعددت أساليبها سواء عن طريق جمع التبرعات أو المساهمة في الإعمار أو إرسال المواد الإغاثية والطبية فضلاً عن عمل تقارير رصد للأوضاع المأساوية في غزة.

- كان للمؤسسات الدولية دور بالغ الأهمية، وذكر في هذا السياق المؤسسات البريطانية، الأمر الذي قد يعود إلى كبر حجم الجالية الإسلامية بها.

- رغم تعدد هذه المؤسسات واختلاف مشاربيها إلا أنها كلها تعاملت مع المذبحة بشكل بالغ الإنسانية، مما يعني أن

الموطن الفلسطيني في المرحلة الراهنة بعد التوافق الوطني بنسبة ٣٤٪، واعتبر ٦٠٪ أن المساعدات التي رُصدت حتى الان لإعادة الإعمار غير كافية، مقابل ٢٧٪ رأوها كافية، وردد ٢٢٪ أن تسلم أموال إعادة الإعمار للجنة وطنية من جميع الفصائل الفلسطينية تليها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) بنسبة ٢١٪، ثم السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة ١٩٪، وأخيراً حماس ١٨٪، دون أي إشارة إلى جامعة الدول العربية أو أي دولة عربية أو إسلامية كبرى...ألا يبعث ذلك على الدهشة؟!...الأونروا وليس جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي !!

ثالثاً: النقابات المهنية والاتحادات النوعية

مع تعدد هذا النوع من المؤسسات المدنية وتنوعه ما بين نقابات أو اتحادات أو رابطات مهنية ونوعية، إلا أنها أدانت الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة التي وقعت في غزة؛ حيث دعت إلى ضرورة العمل لوقف هذه المذبحة سواء أكان ذلك من خلال مناشدة المجتمع الدولي أم من خلال الوقوف بصلابة في وجه الادانةهاكات الإسرائيلية والكف عن دعمها بالأسلحة المتطورة.

والملاحظ زيادة دور هذه المؤسسات بشكل جلي؛ حيث قامت بالعديد من الأدوار التي كان يفترض أن تقوم بها المؤسسات الحقوقية والإغاثية.

على سبيل المثال: قام الاتحاد النسائي العالمي بدور بالغ الأهمية في هذا السياق؛ حيث قام بسرد أكثر من خمسة وعشرين سبيلاً لمساعدة غزة، بدأها بضرورة الحصول على الحقائق ونشرها، ثم أورد العديد من الواقع الإلكتروني التي تساعده على ذلك، ثم الاتصال بوسائل الإعلام المحلية والاتصال بالعديد من الزعماء السياسيين، وذكر أرقام الهواتف المطلوبة وكيفية التعامل معها، إلى أن وصل إلى ضرورة المقاطعة وطرد السفراء الإسرائيليّين من الدول الضيّفة وضرورة توعية الخارج، بل إنه وجه دعوة إلى جميع الإسرائيليّين للتظاهر أمام وزارة الحرب الإسرائيليّة، لأنّ المواطنين الإسرائيليّين أيضًا عانوا حماء هذه الحرب الأخيرة (٢٩).

أيضاً نظمت منظمة «الكنديين في خدمة العدالة والسلام في الشرق الأوسط» العديد من المظاهرات في جميع أنحاء كندا، وانتقدت ما فعلته إسرائيل.. مشيرة إلى أن إسرائيل أثارت حفظة العالم كله بهذه المذلة (٣٠).

واستمر دور هذه المؤسسات أيضاً على المستوى الإقليمي؛ حيث دعت إلى استئناف النظام الدولي والعمل على كبح جماح إسرائيل، كما طرقت إلى ضرورة قطع العلاقات مع إسرائيل. ومن ضمن هذه المؤسسات: اتحاد الناشرين السوريين الذي دعا العالم والأمم المتحدة لتلعّب دوراً في، هذا الإطار، كما أعلن

- إذا كانت العوامل الإنسانية قد دفعت العديد من المنظمات لعلاج آثار هذه الحرب، فلا شك أن العوامل المادية، وأخص بالذكر الجغرافية، كان لها اليد الطولى في هذا الخصوص. إذ يلاحظ نشاط المؤسسات الإغاثية المصرية في عمليات الإغاثة وتنوعها؛ حيث نظمت جمعية الهلال الأحمر بالأقصر العديد من المؤتمرات لجمع التبرعات، فضلاً عن لجنة الإغاثة والطوارئ وكذلك العديد من الجمعيات الأهلية.

وفيما يتعلق بمسألة دور حكومات الدول التابعة لها هذه المؤسسات، يلاحظ أن هذه المنظمات كانت تمارس دورها بحرية تامة ولم تقر حكوماتها أو الدول المضيفة لمقارها أي ضغوط عليها - بالطبع فيما يخص الإنساني- لا على المستوى الدولي ولا الإقليمي ولا الوطني. بل إن المستوى الدولي وخاصة بريطانيا اندلعت فيها مظاهرات عديدة عندما قررت إذاعة BBC البريطانية منع بث نداء إغاثة من قبل الجمعيات الخيرية لإغاثة غزة، مطالبة إياها بالسماح بإعلان هذا النداء وأن الشعب البريطاني قادر على التمييز والتفرقة بين ما هو إنساني وإغاثي وما هو سياسي، حينما حاولت القناة أن تعلل بالمحافظة على حيادها.

على مستوى الألفاظ والتصريحات يلاحظ تأثر كل منظمة بمبرعيتها. فالمنظمات الغربية الليبرالية المرجعية في معرض حديثها عن «إسرائيل» استخدمت عين الكلمة، دون غيرها من الألفاظ والسمات كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الإقليمية الإسلامية المرجعية، التي استخدمت كلمات من قبيل الكيان الصهيوني الغاصب- العدوان الهمجي الإسرائيلي.. إلخ. أما بالنسبة إلى المنظمات الإغاثية على المستوى الوطني فلم تشر إلى إسرائيل لا بذات الكلمة أو غيرها وإنما اكتفت فقط باستخدام كلمة «الحرب».

يلاحظ أن هناك تشابكًا كبيراً بين عمل هذه المنظمات والتنسيق فيما بينها؛ لذا كانت مسألة تحديد أدوار المنظمات الإقليمية والوطنية والدولية صعبة، وتم الفصل بينها فقط لأنّ اضطراب البحث والتوضيح.

رغم أن أيّاً من هذه المنظمات لم يتعرض إلى الأبعاد السياسية الحقيقية وراء الأزمة، إلا أن حتى المنظمات التي تعرضت للأبعاد السياسية لم تذكر رأيها في موضوع جلعاد شاليط ولا حتى بإدانة الطرف الفلسطيني أو إدانة الإسرائيلي الذي أراد بعد ذلك أن يوقف مباحثات السلام على فك أسر شاليط دون النظر لآلاف الفلسطينيين الذين رزج بهم الاحتلال في معتقلات إسرائيل !!

- بحسب الاستطلاع الذى أجراه مركز استطلاعات الرأي
والدراسات المسحية بجامعة النجاح الوطنية -كجرى جامعات
الضفة - احتلت إعادة اعمار غزة المرتبة الثانية في أولويات

قامت النقابات المهنية والاتحادات النوعية بالعديد من الأدوار التي كان من المفترض أن تقوم بها إما مؤسسات حقوقية أو مؤسسات إغاثية

فضاء المسرح البلدي لعرض هذه التظاهرة، وواصل الفنانون القيام بالتدريبات للعرض. لكنَّ المنظمين فوجئوا قبل يومين من موعد العرض بأنَّ بلدية تونس تراجعت عن الترخيص باستخدام المسرح بدعوى وجود أشغال صيانة^(٢٥).

وبالنسبة لاتحاد الكتاب التونسيين، فقد انحسر نشاطه في مسألة الشجب والإدانة والتنديد الشديد بالجريمة البشعة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي والتي طالت الأطفال الشيوخ والنساء والمرضى حتى طوافم الإسعاف وهيئات الإغاثة الدولية، إلا أنه كان قد وجه دعوته لكلِّ مثقفي العالم وأحراره للوقوف في وجه «الغطرسة الصهيونية» ولتحمل مسؤوليتهم التاريخية إزاء ما يحدث للشعب الفلسطيني المدافع عن حقه في الوجود^(٢٦).

أما على الصعيد الوطني فقد شهد أيضًا تزايداً ملحوظاً كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الحقوقية والإغاثية على ذات الصعيد، فلم يقتصر الأمر على الإدانة والاستكار والشجب، بل وصل إلى المطالب السياسية سواء من خلال كسر الحصار/ المطالبة بالفتح الدائم لعبر رفح/ السماح بمرور جميع المعونات/ إلغاء المعاهدات البرمية مع إسرائيل/ طرد السفراء الإسرائيليين وإغلاق سفاراتهم/ وقف جميع أشكال التطبيع/ المطالبة بالوقف الفوري لتصدير الغاز والبترول من مصر/ كما جاء في العديد من البيانات الصادرة عن مجموعة من النقابات والاتحادات مثل اتحاد الإعلاميين الحر الصادر في ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٨ بعنوان «غزة... السبت الأسود»^(٢٧).

واستمرت أيضًا الإدانة وتوجيه الدعوات إلى المجتمع الدولي والحكومة المصرية والفصائل الفلسطينية والعالم أجمع؛ حيث استهلها بيان مجموعة أعضاء العمل من أجل استقلال الجامعات «حركة ٩ مارس» بضرورة تقديم جميع أشكال الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني ودعوة الجامعيين في كل مكان إلى مقاطعة الجامعات الإسرائيلية وإعلان تضامنهم مع الحكومة الإسلامية في غزة. ثم تبعها بثلة من الطالب من الحركة المصرية، منها: فتح معبر رفح/ عدم التعرض لجميع أشكال التضامن مع الفلسطينيين بما فيها المظاهرات/ توقيف إمداد إسرائيل بالغاز/ استدعاء السفير المصري في تل أبيب/ قطع العلاقات مع إسرائيل؛ مروراً بدعاوة جميع الفصائل الفلسطينية أن ترفع بآدائها إلى مستوى المسؤولية وتتوقف عن صراعاتها

عن زيف القيم التي تتغنى بها الحضارة الغربية، فالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والحرية هي فقط حكر على الإنسان الغربي وليس الإنسان في مفهومه العام في كل مكان وزمان، كما دعا إلى نصرة الشعب الفلسطيني، وأشار بصموده الذي يعبر ويدل على انتصاره^(٢١).

أيضاً لعبت منظمات المجتمع المدني الأردنية دوراً بارزاً؛ حيث قامت بإرسال رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول الجرائم في غزة، وصفت فيها موقف المجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بـ«المتخاذل واللاأخلاقي والمنحاز تجاه إسرائيل». ودعت إلى ضرورة إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وإلى عمل تحالف دولي لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتوثيق هذه الجرائم التي تهدد الأمن والسلم الدوليين^(٢٢).

يُلاحظ أيضاً الدور المتزايد للمؤسسات الأردنية التي بعثت برسالة إلى رئيس الوزراء الأردني تطلب منه إعادة النظر في اتفاقية وادي عربة وسحب السفير الأردني من دولة الاغتصاب الصهيوني وطرد سفير الأخيرة من الأردن، ودعوة حكومة الأردن إلى اتخاذ مواقف حاسمة عملية لنصرة الشعب الفلسطيني^(٢٣). كما قامت الشبكة الأردنية لمنظمات المجتمع المدني - التي تضم في عضويتها (١٦) منظمة. وتدارست الاعتداء الغاشم على الشعب الفلسطيني بتوجيهه مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وجامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات العربية والدولية؛ وذلك من أجل تشكيل لجنة متابعة لتقسي الحقائق والعمل على حشد طاقات مؤسسات المجتمع المدني في الأردن لوقف العدوان الصهيوني الغاشم على سكان غزة. ووعدت الشبكة بالعمل على عقد مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني العربية، على أن يعقد في العاصمة عمان بهدف تشكيل تحالف عربي لمحاكمة مجرمي الحرب من القيادات الإسرائيلية المسئولة عن ارتكاب جرائم العدوان وال الحرب والإبادة الجماعية والأعمال التي تدخل في إطار الجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة^(٢٤).

أما في تونس فقد قامت مجموعة من نقابات الفنانين (نقابة المهن والفنون الدرامية ونقابة الموسيقيين والجامعة التونسية لنوابي السينما والجامعة التونسية لسينما الهوا وجمعية النقد السينمائي واتحاد الرسامين التشكيليين المستقلين) بإعداد تظاهرة فنية تتضمن عرضًا مسرحيًا عن فلسطين يخلله شعر وغناء وفقرة للأغاني الملتزمة ومداخلات شعرية وعرض أفلام قصيرة، إضافة إلى ورشة رسم تتواصل خلال العرض، كانت ستتخصص عائداتها لفائدة الفلسطينيين في غزة. وكان الاتحاد العام التونسي للشغل قد أبلغ النقابات المذكورة المنصوصية تحته أنَّ السلطات وافقت على تخصيص

العدوان الإسرائيلي على حزب الله في لبنان في صيف ٢٠٠٦. وطرق مفهوم الانتصار إلى عدم تمكين العدو من تحقيق أهدافه السياسية التي كرس العسكرية من أجلها.. أي ارتبط المفهوم هنا بالهدف بعيد أو غير المباشر وليس القريب المباشر المادي الملموس.

- يلاحظ أيضًا التركيز هنا على الرمز؛ حيث ركز العديد من السبل التي طرحتها الاتحاد النسائي العالمي عليها، مثل: وضع العلم الفلسطيني في النافذة/ استخدام ملابس فلسطينية خاصة «الковية koufiya»، أيضًا انطلق العديد من الإرشادات إلى مسؤولية الفرد نفسه مثل: تكريس بعض الوقت لأجل السلام في كل يوم (ساعة) والتفكير أكثر في الإجراءات الواجب اتباعها؛ وهذا إن دل فيدل على أن المقاومة لها أساليب شتى ولا تقف عند حد المقاومة الصلبة، كما لا تقف عند حد المتضرر مباشرة، كما لا تقف عند حد المؤسسات والهيئات.

- لعبت الدول أدوارًا متباينة حيال هذه المؤسسات فنجد مثلاً تونس قامت بتعطيل حفل غنائي كانت مخصصة عوائده لصالح ضحايا الحرب في فلسطين من خلال العديد من الأساليب، منها: التحجج بأن السرخ المزعزع على تصريح، في فيه حاجة إلى صيانة أو ضرورة الحصول على تصريح، في حين لم ت تعرض الأردن مثلاً على موقف مؤسساتها المدنية عند قيامها بإرسال رسالة إلى رئيس وزرائها تطلب فيه عدة مطالب من بينها إعادة النظر في اتفاقية وادي عربة؛ كما نظمت نقابة الموسيقيين في مصر عدداً من الحفلات الغنائية لصالح غزة ولم تعرضها الحكومة المصرية.

وبما أن الدول تحكم سياساتها مصالح عليا وأهداف بغض النظر عن -أو بقليل من- الدوافع الإنسانية، فإن الأمل أضحي في أدوار مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها حقوقية وإغاثية وغيرها من النقابات المهنية والاتحادات النوعية.

الهوامش:

(١) احتجاجات من جانب «الأميركيون المتحدون لحقوق الإنسان الفلسطينية»

Americans United for Palestinian Human Rights
<http://www.mathaba.net/news/?x=614931>

(٢) إسرائيل: يتبعي السماح للإعلاميين ومراقبني الحقوق بالدخول إلى .٢٠٠٩/١/٧

http://www.achrs.org/index.php?option=com_content&task=view&id=985&Itemid=183

(٣) إسرائيل: الهجوم البري على غزة يثير المخاوف بشأن خرق قوانين الحرب .٢٠٠٩/١/٧

الداخلية، ووصولاً إلى دعوة الجميع للضغط على حكومات العالم وبالخصوص حكومات الدول العربية والأوروبية وأن تتحرك تحرّكاً فعلياً من أجل وقف العدوان وحماية المدنيين^(٣٨). كما نظمت نقابة الموسيقيين العديد من الحفلات الغنائية لصالح ضحايا غزة^(٣٩).

ورغم أن اتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الدولي للصحفيين انتقدا ما حصل في غزة إلا أن نصفهما كان منصباً حول القصف الذي تعرض له الصحفيون، كما أعرب عن ذلك إيدين وايت -الأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين وعدد من أعضاء الاتحاد الدولي (الدنمارك/ فرنسا/ إيطاليا/ اليونان/ نقابة الصحفيين الفلسطيني)^(٤٠).

وطالب الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين شأنه شأن العديد من الاتحادات التي سبقت الإشارة إليها -بإلغاء المعاهد المبرمة مع إسرائيل؛ وفي معرض حديثه عن حماس أكد أنها «انتصرت وتمكن من صد العدوان بإمكاناتها المتواضعة في مواجهة ٣٠ ألف جندي إسرائيلي، ولم يرهبها القصف الشامل لغزة على مدى ثلاثة أسابيع». واستدل الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بتجاوب الشعوب العربية والإسلامية مع محنّة الفلسطينيين في غزة ليؤكد أن هذه المحنّة أثبتت «وحدة الأمة الإسلامية وحيويتها» واعتبر أن «الضعف في القيادة السياسية لا في الأمة»^(٤١).

إلى هنا يمكن التوقف عن رصد أدوار هذه المنظمات لسرد عدد من الملاحظات تعلّق بـ في هذا الإطار:

- يلاحظ زيادة دور مؤسسات هذا الفصيل من المجتمع المدني بشكل كبير، الأمر الذي جعله يخطف الأضواء من خلال قيامه بالعديد من الأدوار التي كان من المفترض أن تقوم بها إما مؤسسات حقوقية -كرفع الدعوى القضائية- أو مؤسسات إغاثية مثل جمع التبرعات وعمل الحفلات الخيرية، بالإضافة إلى مطالبة الحكومات بطرد السفراء الإسرائيليين من الدول المضيفة واستدعاء سفراء الأخيرة. لذا يمكن القول بأن «السياسي» كان حاضراً وبقوة لدى هذه المنظمات في الوقت الذي غاب فيه وتلاشى وخفت نجمه في المؤسسات الأخرى. أيضًا فإن حضور «الحضارى» لا يمكن إنكاره من خلال الحديث عن القصف الذي تعرض له المدنيون والدعوة لمساندة أهالي غزة.. وإن لم يكن بدرجة «السياسي» نفسها.

- استخدام دلالات جديدة لمفاهيم متعارف عليها مثل مفهوم الانتصار الذي أصبح يختلف عما سبق؛ حيث لم يعد مقصوراً على القوة الصلبة hard power وإنما أصبح أيضًا الصمود والتمسك بالحقوق والدفاع عنها بعد انتصاراً. كما بدأت إعادة التفكير مرة أخرى في دلالة مفهوم الهزيمة، وإن كانت هذه الدلالات الجديدة قد بدأت تطرح نفسها منذ

(٣٤) الشبكة الأردنية لنظمات المجتمع المدني تدعو لتشكيل تحالف عربي لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيلي . ٢٠٠٩/١/٨

http://www.achrs.org/index.php?option=com_content&task=view&id=996&Itemid=63

(٣٥) قسم فنانين تونسيين وحرمانهم من تقديم عرض فني تضامني لفائدة سكان غزة ٢٠٠٩ /١١/١

<http://anhri.net/tunisia/olpec/2009/pr0111.shtml>

(٣٦) بيان اتحاد الكتاب التونسيين بشأن جرائم العدو في غزة . ٢٠٠٩/١/١٠

<http://www.thaqafa.org/Main/default.aspx?xyz=BOgLkxIDHteZpYqykRIUuI1kx%2fVDUOFoxda4xn%2fn9%2bSBuGztmIvOhsQ26vNojei4DXSrL9kYpYQU%2bUzfZdqTST%2fuwDLadvIMN8pms3h5SH3rsoyqWdMerXagwjZRqgPGeCN9IOTdssI%3d>

(٣٧) بيان من رئيسة اتحاد الإعلاميين الحر «غزة.....السبت الأسود» ٢٠٠٨ /١٢ /٢٩

<http://ufm.maktoobblog.com/1542471/%D8%BAA%D8%B2%D8%A9-%B3%D8%A8%D8%A-A-D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF/>

(٣٨) بيان بشأن المذبحة الإسرائيلية في غزة (حركة ٩ مارس) . ٢٠٠٩/١/١٠

<http://www.e-joussour.net/ar/node/1860>

(٣٩) النقابات المهنية تدعو لإنشاء صندوق تبرعات لتعويض غزة (الأهرام، ٢٠٠٩/١/٢٦ . ص ٩).

(٤٠) اتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الدولي للصحفيين يدين مذبحة غزة (الأخبار، ٢٠٠٩/١/٢٥ ، ص ٩).

أيضاً: الاتحاد الدولي للصحفيين يدين قتل الصحفيين ويدعم الاحتجاجات الإعلامية على الممارسات الإسرائيلية ٢٠٠٩/١/٧

<http://anhri.net/ifex/alerts/palestine/2009/pr0107.shtml>

(٤١) الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين يدعو لتعزيز نصر المقاومة بغزة ٢٠٠٩/١/٢٤

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5281B928-F025-46EC-B4C2-72BAFC7B2E.htm>

(٢٥) الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية تجهز ٧٠ شاحنة غذاء لإغاثة غزة وتجهز مستشفى متقدلا

<http://www.iico.net/index.htm>

(٢٦) لجنة الإغاثة والطوارئ في مصر واتحاد الأطباء العرب ينظمان حملات للتبرع من أجل غزة (الدستور، ٢٠٠٩/١/٢١). أيضاً: وصول دفعات جديدة من المساعدات الإنسانية إلى منفذ رفح والعوجة (الأهرام، ٢٠٠٩/١/٢٦ ، ص ٩).

(٢٧) جمعية الهلال الأحمر بالاقصري تنظم حملة للتبرع من أجل غزة (الاهرام، ٢٠٠٩/١/٢٤ ، ص ٢٤).

(٢٨) الإغاثة والطوارئ تسكن ٣٠٠ أسرة فلسطينية بتكلفة ٧٥٠ ألف جنيه . ٢٠٠٩/٢/٨

http://www.ghawth.org/le_3.php?id=302&baab=11&kesm=72

لمزيد من التفاصيل حول دور النقابات المهنية والاتحادات النوعية يمكن الرجوع إلى:

(٢٩) الاتحاد النسائي العالمي: ستة وعشرون سيدلا لمساعدة غزة ٢٠٠٩/١/٣

<http://muslimaunion.com/news.php?i=11842>

(٣٠) الكندين في خدمة العدالة والسلام في الشرق الأوسط

<http://www.mathaba.net/news/?x=614931>

(٣١) بيان من اتحاد الناشرين السوريين ٢٠٠٨/١٢/٣٠

<http://www.thaqafa.org/Main/default.aspx?xyz=BOgLkxIDHteZpYqykRIUuI1kx%2fVDUOFos ej%2bahnyNXi5%2bbEhiqTdfosGIH8kDDQwR1nCdwiiaePR2QwReO%2bN0yJuZ%2bW5d5t mDcOdDaWSLj4r60u4qTuy1aJu1XH2eqBjARIqe%2be4l2WU%3d>

أيضاً: مؤسسات المجتمع المدني في لبنان ٢٠٠٩/١/٦

<http://anhri.net/lebanon/makal/2009/pr0106.shtml>

(٣٢) رسالة من منظمات المجتمع المدني الأردنية إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول الجرائم في غزة ٢٠٠٩/١/٨

http://www.achrs.org/index.php?option=com_content&task=view&id=995&Itemid=63

(٣٣) رسالة إلى رئيس الوزراء الأردني من منظمات المجتمع المدني الأردني حول الجرائم في غزة ٢٠٠٩ /١ /٨

http://www.achrs.org/index.php?option=com_content&task=view&id=997&Itemid=63